



الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.2712
7 October 1986



مجلس الأمن

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس : السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة)

الاعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السيد بيلونوغوف

السوفياتية

السيد ولكوت

استراليا

السيد تسفيتكوف

بلغاريا

السيد كاسميري

تايلند

السيد الييني

ترينيداد وتوباغو

السيد بييرينغ

الدانمرك

السيد لوي لي

الصين

السيد دوميني

غانا

السيد دي كيمولاريا

فرنسا

السيد أغيلار

فنزويلا

السيد غاياما

الكونغو

السيد رابيتافيك

مدغشقر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد بيرتش

وايرلندا الشمالية

السيد أوكون

الولايات المتحدة الأمريكية

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/١٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال .الحالة بين إيران والعراق

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من

الممثلين الدائمين للأردن وتونس والعراق والكويت والمغرب والمملكة العربية

السعودية واليمن لدى الأمم المتحدة (S/18372)

الرئيسي : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة أدعو سعادة

نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو

ممثلي الأرجنتين والأردن وأفغانستان وبنغلاديش وتشاد وتونس والجمهورية الديمقراطية

الألمانية ورواندا وزامبيا والسنغال وعمان وكوبا والكويت ومصر والمغرب والمكسيك

والمملكة العربية السعودية ويوغوسلافيا إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة

المجلس ؛ وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى شغل المقعد المخصص له إلى جانب

قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد عزيز (العراق) المقعد المخصص له على

طاولة المجلس ؛ وشغل السيد دلبيتش (الأرجنتين) والسيد صلاح (الأردن) والسيد ظريف

(أفغانستان) والسيد صديقي (بنغلاديش) والسيد لاسو (تشاد) والسيد بوزيري (تونس)

والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد كباندا (رواندا) والسيد

موانانشيكو (زامبيا) والسيد ساري (السنغال) والسيد العنسي (عمان) والسيد فلاسكو

سان خوسيه (كوبا) والسيد الصباح (الكويت) والسيد عبد المجيد (مصر) والسيد العلوي

(المغرب) والسيد مويبا بالينسيا (المكسيك) والسيد الشهابي (المملكة العربية

السعودية) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) والسيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية)

المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من

ممثلي بيرو وغيانا وموريتانيا ونيكاراغوا واليمن يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في

مناقشة البند المطروح على جدول الاعمال . ووفقا لما جرت عليه الممارسة ازمع ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الزامورا (بيرو) والسيد جاكسون (غيانا)

والسيد ولد بوي (موريتانيا) والسيدة استورغا غاديا (نيكاراغوا) والسيد باسندوة

(اليمن) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول

الاعمال .

وأود أن أوجه إنتباه الاعضاء إلى الوثيقتين التاليتين : الوثيقة S/18381 ، رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة ، والوثيقة S/18382 ، رسالة مؤرخة في ٦ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول المسجل على القائمة هو ممثل يوغوسلافيا . أدعوه إلى شغل مقعد

على طاولة المجلس ، والإدلاء بكلمته .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسمحوا

لي ، سيدي الرئيس ، أن أزجي إليكم التهانى على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأود في الوقت نفسه أن أعرب عن تقديرنا للسفير بيلونوغوف ممثل الاتحاد السوفياتي للطريقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر .

إن الصراع المسلح المأساوي الدائر بين إيران والعراق دخل الآن عامه

السابع . لقد انخرط البلدان منذ ما يزيد على مت سنوات في حرب ضروس أودت بحياة الآلاف ، وأشاعت الدمار والخراب في قرى ومدن بأكملها . هذه الحرب كانت البند

المطروح على جدول أعمال مجلس الأمن في اثني عشر اجتماعا ، وأصبحت عواقبها على سلم وأمن منطقة الخليج وفيما وراءها تشكل قلقا بالغا لكل أعضاء المجتمع الدولي .

منذ بدء الأعمال العدائية المسلحة بين إيران والعراق ، تسعى يوغوسلافيا معيا دؤوبا وحشيحا للتعجيل بوقف النزاع المسلح وحل المشاكل المتعلقة بين هذين البلدين غير المنحازين عن طريق المفاوضات . لقد أكدنا مرارا وتكرارا ، داخل الأمم المتحدة وخارجها ، أن المفاوضات هي السبيل الوحيد الكفيل بحسم المشاكل القائمة بين البلدين ، وأن القضايا التي تعتري العلاقات فيما بينهما لا يمكن حلها في ساحة القتال فمن الضروري وقف العمليات العسكرية على الفور ، وسحب القوات إلى الحدود المعترف بها دوليا . ولا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم لهذا النزاع إلا بالشروع في عملية التفاوض ، إنطلاقا من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وسياسة عدم الانحياز ، والالتزامات المقبولة من الطرفين بموجب الاتفاقات الدولية ، مع الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

ومن الممكن ، ومن الضروري أيضا ، أن تجد إيران والعراق سبيلا لحل نزاعاتهما بالوسائل السلمية ، وأن يوقفا الأعمال العدائية المسلحة ، تحت شروط يقبلها الطرفان ، وأن يقوموا بسحب قواتهما إلى الحدود المعترف بها دوليا . كان هذا رأينا عند اندلاع الصراع ، ولا يزال رأينا حتى يومنا هذا .

وخلال الأعوام الستة الماضية حاولت الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز وضع حد لهذه الحرب المروعة . كما أن الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كويبيار ، بذل قصارى جهده لبلوغ نفس الغاية . وكما قال بحق في بداية هذه السلسلة من اجتماعات مجلس الأمن فإنه لم يبال جهدا لإنهاء هذا النزاع .

ولكن المؤسف أن كل هذه الجهود والنداءات ومحاولات الوساطة لم تجد نفعا . إلا أنه من الخطورة أن يؤدي هذا الإخفاق إلى تشبيط عزائمنا والتعايش مع الحالة الراهنة . لذا يتحتم على مجلس الأمن ، ومهمته العليا هي صيانة السلم والأمن الدوليين ، ألا يدخر جهدا ، وأن يعمل على نحو حازم لوضع نهاية لهذه الحرب . إن الأمر يقتضي إتخاذ خطوات ملموسة وحاسمة .

ينبغي ألا تكون هناك فترة أخرى من الانتظار لتبين الاتجاه الذي تسير فيه التطورات . ومن الواضح انه اذا لم يتخذ أي إجراء ، فسي نجم المزيد من الممانعة والدمار . ومنتشاً مخاطر جديدة من جراء تصعيد الصراع . إن الانتظار والترقب يعنيان تحمل المسؤولية عن الانتشار الحتمي للحرب الى البلدان المجاورة .

ومن ثم ، نعتقد أنه يتعين على مجلس الأمن أن يساعد الطرفين في أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة ومع أمينها العام . لقد اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات الهامة التي تشكل أساسا للحل التفاوضي الذي يحظى بهرض الطرفين على أساس عدم التدخل ونهيد استخدام القوة والاحترام التام لسيادة البلدين واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية . بيد أن هذا لن يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوة دون اتخاذ إجراء ضروري يتمثل في ابداء الاعتماد السياسي وفهم أن المشاكل لا يمكن أن تحسم بالقوة وأن استخدام القوة يعني استنفاد الموارد البشرية والمادية في كل من البلدين .

واسمحوا لي أن أذكر هنا بأن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز أثناء اجتماعهم في هاراري بزمبابوي ، قد ذكروا في اعلانهم منذ شهر مضى ما يلي :

"إن رؤساء الدول أو الحكومات قد أكدوا من جديد انطباق مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية فيما يتصل بالصراع بين ايران والعراق . وفي هذا السياق ، أعربوا عن عميق أسفهم ازاء بدء ومواصلة الأعمال العدائية بين البلدين غير المنحازين والعطويين الهامين في حركة بلدان عدم الانحياز .

"ومن ثم فقد أهاب رؤساء الدول أو الحكومات مرة أخرى بايران والعراق أن يوقفا الأعمال العدائية من الآن فصاعدا بغية تجنب حدوث المزيد من الخسائر في الارواح والممتلكات . وقد تعهدوا مرة أخرى أن يبذلوا كل جهد من أجل تيسير وضع نهاية سريعة لهذا الصراع المأساوي" .

الرئيسي : أشكر السيد ممثل يوغوسلافيا على الكلمات الرقيقة التي

وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو السيد راشلي جاكسون ، وزير خارجية غيانا .
ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد جاكسون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن النداءات

القوية بانهاء الاعمال العدائية الدائرة بين ايران والعراق قد ترددت اصداؤها في القاعات أثناء اجتماع قمة عدم الانحياز الذي عقد مؤخرا في هراري . وقد تكرر هذا النداء في معظم البيانات التي أدلى بها أثناء المناقشة العامة الحالية . وهو نداء تردد أيضا في البيانات التي أدلى بها في الدورات السابقة للجمعية العامة . إن استحسان التوصل الى هذا الاجراء يجري تناوله بصورة متزايدة في اطار المجموعات الاخرى المتعددة الاطراف ، الاقليمية ودون الاقليمية ، والحكومية وغير الحكومية . ولقد بات من الامور المستعجلة على نحو كبير أن نفكر في التكلفة الباهظة المترتبة على هذا الصراع المحموم ليس بالنسبة للطرفين المتحاربين من حيث الخسائر في الارواح وتدمير الممتلكات فحسب ، بل أيضا في الاثار التي لحقت بالدول والشعوب المجاورة ، وفي تعطيل الملاحة البحرية التجارية .

إن الصراع يولّد انعدام الامن في المنطقة ويكمن فيه احتمال حدوث تورط دولي اوسع نطاقا بما ينجم عنه من عواقب سلبية خطيرة .

وغيانا ، اذ تضم صوتها الى النداء الداعي الى انهاء هذه الحرب ، تعود أن تؤكد اقتناعها بأن انهاء الحرب يمكن أن يتحقق عن طريق المفاوضات على أساس ميثاق هذه المنظمة ، مع ايلاء الاحترام التام لمبادئ القانون الدولي بما فيها تلك المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية .

وأعتقد انه مهما أكدنا على الحاح وأهمية تنشيط عملية السلم لانهاء الحرب الدائرة بين ايران والعراق ، فمن الصعب أن نفيهما حقهما من التاكيد . وأمام الطرفين الخطة البناءة المؤلفة من ثماني نقاط والمقترحة في عام ١٩٨٥ ، وهي الخطة التي ما فتئ الامين العام يسعى الى تحقيقها بحماس وتصميم .

ولا يزال هناك العديد من الصعوبات التي يتعين التغلب عليها إذا أردنا أن تنفذ هذه الخطة تنفيذاً ناجحاً . بيد أن هذه الصعوبات لا ينبغي أن تثبط عزيمتنا . يجب علينا أن نمضي إلى تحقيقها بحماس وعزم .

إن غيانا تدعو إلى نبذ السياسات والمذاهب التي لا تتماشى مع الميثاق ومع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة . إن تنحية هذه القرارات أو تجاهلها يشجع على الانزلاق إلى مواجهة أوسع لا يمكن أن يختصر فيها أي طرف . إننا نشاهد الطرفين الأوسط المضطرب ، وهي مواجهة لا يمكن أن يختصر فيها أي طرف . إننا نشاهد الطرفين أن يتعاونوا إلى أقصى حد مع الأمين العام في جهوده الرامية إلى تحقيق سلم عادل ودائم بين العراق وإيران .

وبهذه العبارات الصادقة والوجيزة في آن معا ، أضم صوت غيانا إلى هذا النداء .

السيد بيلونوفوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية : سيدي ، أود في المستقبل أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأود أن أعبر عن اقتناعي بأن قدرتكم المهنية الفائقة وهيبتكم متمكنانكم من النجاح في توجيه المجلس في عمله المتمثل في الانطلاق بالمهام المعقدة والهامة التي تواجهنا .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكري للوفود التي وجهت إليّ كلمات رقيقة بوصفي ممثلاً لبلادي ورئيساً لمجلس الأمن أثناء شهر أيلول/سبتمبر .

يرى وفد الاتحاد السوفياتي أن بحث مجلس الأمن لمسألة الصراع بين إيران والعراق أمر مبرر تماماً وبألف الأهمية . ويزيد من تأكيد ذلك البيانات العديدة التي أدلى بها هنا وزراء الخارجية وغيرهم من ممثلي الدول الأعضاء في هذه المنظمة وكذلك البيانان اللذان أدلى بهما الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية .

إن الخيط المشترك الذي ربط كل البيانات قد تمثل في الشعور بالقلق العميق
ازاء استمرار الصراع المسلح بين ايران والعراق والادراك أن ترك هذا الصراع بعد الآن
مستمرا دون حسم مخوف بأخطار العواقب على السلم والامن الدوليين .
ولا أعتقد انني مخطئ اذا قلت أن هذا الشعور بالقلق العميق ازاء الحالة
السائدة في المنطقة واستمرار المأزق القائم في وجه محاولة ايجاد تسوية للصراع
الداثر بين ايران والعراق ، شعور تتشاطره تماما الاغلبية الساحقة من المجتمع
الدولي .

نحن نرى أن هذا القلق مفهوم ومبرر تماما . هذا النزاع المصلح ، الذي يمر بعامه السابع الآن - والذي زادت فترته على فترة الحرب العالمية الثانية - يمثل في واقع الأمر إحدى الظلم الصفحات في تاريخ العلاقات بين إيران والعراق ، بل وأيضا في تاريخ المنطقة بأسرها . لقد أودى بحياة الألوف . كما قوّض اقتصادي البلدين إلى حد كبير وأبعد شعبيهما عن التنمية الخلاقة .

لا نزال لا نعرف عدد الضحايا بدقة ، ولكن حتى وفقا لأكثر التقديرات تحفظا ، قتل أو جرح خلال الحرب حوالي مليون من البشر ، وأسر آلاف من الإيرانيين والعراقيين . كما وملت الخسائر المادية إلى عشرات البلايين من الدولارات .

إن شرارة الحرب تهدد بإشعال النيران في بلدان أخرى مجاورة ، والحالة تزداد خطورة بسبب إشعال ناقلات البترول في مياه الخليج مما يهدد بشكل مباشر الدول المطلة على ساحل الخليج والملاحة الدولية .

وباختصار ، أيّا كانت الطريقة التي ينظر بها إلى هذا النزاع ، من الواضح أنه يجلب الأسى والحزن إلى شعبي إيران والعراق ، ويعدّ أيضا عاملا لزعزعة الاستقرار الخطيرة في جميع أنحاء تلك المنطقة . فضلا عن ذلك ، ووفقا للتقارير التي نحصل عليها ، لا يمكننا إستبعاد إمكانية أن يصبح النزاع أكثر تدميرا وخطورة واتساعا . إن المهمة البالغة الإلحاح التي تقع على كاهل جميع الدول المحبة للسلام هي وقف هذا الانزلاق المستمر إلى الخطر ، والقضاء على بؤرة المواجهة العسكرية هذه وعدم السماح بانتشارها .

لقد تناول الاتحاد السوفياتي الحرب الإيرانية العراقية دائما - ولا يزال يتناولها - من هذا المنطلق . وهذه الحالة لا يمكن أن تكون في واقع الأمر غير هامة بالنسبة لنا لأننا نقع في المنطقة الواقعة على الحدود الجنوبية . منذ بداية هذا الصراع المأساوي يؤيد الاتحاد السوفياتي بوضوح وقوة وقفه فورا في إطار عملية تسوية سياسية . لقد انطلقنا دائما - وسوف نطلق - من المبدأ القائل بأنه عند حل النزاعات والخلافات بين الدول ، ينبغي عدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

إن هذه الصراعات ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية السياسية وحدها بشروط تكون مقبولة بشكل متبادل ، تراعى فيها المصالح المشروعة للدول والشعوب المعنية .

هذا هو أحد المتطلبات الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة الذي يلزم جميع أعضاء منظمنا بحل نزاعاتهم الدولية بالطرق السلمية وبالتالي لا يعرضون السلم والأمن الدوليين للخطر . وهذا ينطبق بالكامل على النزاع بين إيران والعراق .

واليوم نؤكد مرة أخرى وبإصرار تام أن الاتحاد السوفياتي يرى وجوب حل النزاعات القائمة بين هذين البلدين على طاولة المفاوضات وليس في ميدان المعركة . وانطلاقاً من هذا الموقف الأساسي المبدئي ، واسترشاداً بالرغبة المخلصة في تعزيز جهود وقف النزاع الإيراني العراقي ، لا يزال الاتحاد السوفياتي يؤيد جميع القرارات السابقة التي أصدرها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة . لقد أيدنا - بمفئة خاصة - بالاشتراك مع بعض أعضاء المجلس الآخرين في شهر شباط/فبراير من هذا العام القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي يطع أساساً إيجابياً للانتقال بالمشاكل القائمة بين الجانبين إلى حل سلمي . وفي الوقت نفسه ، لا يزال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة ، والجهود الدولية البثائية الأخرى الرامية إلى إيجاد حل للنزاع . ولا يزال الاتحاد السوفياتي يقوم من جانبه باستخدام نفوذه وسلطته لتحقيق هذا الهدف نفسه .

لقد أكد السيد شفارنادزي وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وهو يتكلم مؤخراً من منبر الجمعية العامة على ما يلي :

"نحن ، بحكم كوننا أصدقاء مخلصين لكلا البلدين ، نستخدم كل الإمكانيات المتاحة لنا لاقناع الطرفين بإحلال السلم بدلاً من الصراع ، ومنواصل القيام بذلك" . (A/41/PV.6 ، ص ٥٧)

إلا أن هذه الجهود لم تنجح للأسف . وفي هذه الحالة الخطيرة الراهنة السائدة في المنطقة ، خصوصاً عندما نأخذ في الاعتبار إمكانية تعميد الأعمال العسكرية ، نرى أنه من الضروري والهام أن يتوقف هذا التدمير المتبادل الذي لا معنى له وتلك الحرب الدائرة بين بلدين ناميين متجاورين ، وذلك دون مزيد من التأخير . يؤيد الاتحاد

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

السوفياتي الرأي القائل بأن على مجلس الأمن أن يستخدم الامكانيات والطاقات والطاقات التي يملكها لتحويل النزاع الايراني العراقي الى قنوات التسوية السياسية .
في هذا الصدد ، نخني على جهود الامين العام للأمم المتحدة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أوكلها اليه مجلس الأمن . وينبغي أن يكون من الواضح تماما أن الوحيدين الذين يستفيدون من هذه الحرب هم الذين يهتمون بجعل ايران والعراق أكثر فعلا ، وبأن تسود زعزعة الاستقرار بشكل عام الحالة في المنطقة .
لننّي تعليق أخير . أو أن أذكر بأن الاتحاد السوفياتي قد حذر دائما بشدة - ولا يزال يحذر - من أية محاولة لاستغلال النزاع الايراني العراقي . إننا ضد أي تدخل خارجي في شؤون دول المنطقة تحت أي ذريعة من الذرائع .

الرئيسي : أفكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيسي ، أرحب بك نبأية عن الوفد الاسترالي ، في منصب الرئاسة ، وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا . إننا نعرف أنك رجل ملم يمكن الاعتماد عليكم في ادارة شؤون المجلس بمهارتكم وحيادكم المعروفين .

أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقديرنا للسفر بيلونوغوف على الأسلوب الماهر الذي تراس به مداولاتنا في الشهر الماضي .

يدعى مجلس الأمن مرة أخرى لاستجلاء الموقف من أجل اتخاذ اجراء بئناء فيما يتعلق بالحرب القائمة بين إيران والعراق . لقد أعربنا عن رأي استراليا في الجوانب المختلفة لهذا النزاع إعرابا واضحا في عدد من المناسبات السابقة ، ولا اعتزم تكرارها بالتفصيل في هذه المناقشة الحالية .

لا نزال نشعر بالفزع إزاء النتائج المأساوية الناجمة عن حرب مستمرة منذ أكثر من ست سنوات . إن المذابح والخسائر المادية والمعاناة الإنسانية قد وصلت حدا لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لا تزال استراليا تبقي - وبطريقة محايدة - على إقامة حوار فعّال مع الطرفين وتحتفظ كل فرمة ممكنة - بما في ذلك خلال رئاستنا للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر - لحثهما على السعي الى تسوية تفاوضية بشأن نزاعهما . وقد حثّنا أيضا ايران على الاشتراك في مداوات المجلس بشأن هذا النزاع المأساوي . ونظرا لزيادة حدة الحرب من حيث المجال ومن حيث الكشافة ، فإن لدينا ما يبرر إعرابنا عن القلق بشأن عدد من التطورات ، بما في ذلك الاعتداءات على المراكز السكانية المدنية والسفن التجارية والطائرات المدنية .

لقد أدانت حكومة استراليا بأوضح العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية في الصراع ، ونحن نرفض تماما أي استخدام لهذه الأسلحة ونحذر كلا الطرفين من اللجوء إليها .

وفي الخطاب الذي أدلى به وزير خارجية استراليا منذ أقل من أسبوع في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، لفت الاهتمام الى حقيقة مخزية ، وهي أن أعضاء هذه المنظمة يسهلون استمرار الموت والتدمير في حرب الخليج عن طريق تقديم الأسلحة للمتخاصمين . وقال السيد هايدن إن أعضاء الأمم المتحدة ينبغي أن يوافقوا على عدم تصدير مواد وأسلحة دفاعية الى الأمم المشتركة في صراع عسكري . إن البلدان التي تستمر في الاسهام في المأساة الإيرانية العراقية يجب أن تعد مسؤولة عن أعمالها . وقد اشتركت استراليا مع أعضاء آخرين في الاعراب عن قلقها العميق إزاء الآثار التي يؤدي إليها استمرار العنف على الاستقرار الاقليمي والدولي . ولا نزال نرى أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية واضحة ، وهي اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لانهاء الحرب ، وفي الوقت نفسه العمل على تخفيف أسوأ آثارها ، وذلك بالتشاور مع الأمين العام وتأييدا له .

وقد اشترك وفد استراليا عن كشب في شباط/فبراير الماضي في صياغة القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ولانزال نعتقد أن هذا القرار يشكل أفضل أساس متاح لتسوية الصراع . ونرى أن هذا القرار صيغ بعبارات موضوعية ومحايدة وأنه يوفر لكلا الطرفين نقطة بداية منصفة وكريمة للمفاوضات .

وبطبيعة الحال يجب على استراليا ، باعتبارها دولة موقعة على الميثاق ، أن تدين جميع أعمال العدوان . لقد أيدنا القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي شجب الأعمال الأولية التي أدت الى نشوء هذا الصراع . وفي الوقت نفسه تصر استراليا على أنه ليس هناك ما يبرر استمرار هذه الحرب . ونشير الى أن القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) شجب أيضا أي مواصلة للصراع .

ومما يبعث على الأسف الشديد أن النداءات المحددة الواردة في القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ضرب بها عرض الحائط . إن هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن تتيح لنا الفرصة لتكرار نداءنا بوضع حد لهذا الصراع . ونأمل أن يجد هذه المرة آذاناً صاغية . لقد بينت مجريات الحرب بالفعل أن قرارات مجلس الأمن لا يلتفت إليها وإن الاتفاقيات الدولية تنتهك . واستمرار الحرب بعد ستة أعوام مأساوية ارتكبت فيها مذابح لا معنى لها لن يكون ببساطة في صالح أحد ومن المؤكد أنه لن يكون في صالح نظام العلاقات الدولية الذي وضعه ونمى عليه ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيسي : أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد لوى لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد الرئيس ،

يشرفني أن أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في هذا الشهر . ومن المتوقع أن يكون هذا الشهر حافلاً بالأعمال بالنسبة للمجلس وإنني مقتنع تمام الاقتناع أنكم بمهارتكم ستقودون أعمال المجلس إلى النجاح الكامل . أود أيضاً أن أشكر السفير بيلونوغوف ممثل الاتحاد السوفياتي الذي تولى ، بطريقة مقتدرة ، رئاسة أعمال المجلس في الشهر الماضي .

منذ شباط/فبراير الماضي ، عندما نظر مجلس الأمن في الصراع الدائر بين إيران والعراق واتخذ بالإجماع القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ، لم تتوقف الحرب بين البلدين ؛ بل على العكس من ذلك اتسع نطاقها منذرة باحتمالات التعميد الخطيرة . ولا يمكن لهذا إلا أن يشير قلقاً عظيماً لدى المجتمع الدولي ، بما في ذلك الصين .

ومن المعروف تماماً أن هذه الحرب التي استمرت ست سنوات اسفرت عن خسائر فسي الارواح وعن أضرار مادية لكلا الطرفين . وإذا ما استمرت أكثر من ذلك فإن شعبي البلدين لن يتحملا خسائر فادحة فحسب بل سيجدان أنه من الصعب تغميد الجراح التي اسفرت عنها الحرب ، عند إعادة التعمير في المستقبل . ومما يشير قلقاً أشد أنه إذا طال أمد الحرب واتسع نطاقها فإنها ستهدد على نحو مباشر السلم والأمن في الشرق الأوسط وبمفء خاصة في منطقة الخليج ، وتضيف بذلك عنصراً آخر يزيدهم عدم الاستقرار في الحالة الدولية . وتوضح حقائق السنوات الأخيرة الماضية أنه لا يمكن تسوية النزاعات

بين البلدين عن طريق الحرب التي تضر ضررا بالغا بمصالح البلدين ، وتؤثر بالمثل على صيانة السلم والامن في المنطقة . ومثل هذا الخيار لا يمكن النصح به بأي حال من الاحوال .

ان حكومة الصين ناشدت مرة بعد اخرى حكومتي ايران والعراق ، وهما بلدان صديقان للصين ، وضع حد لهذه الحرب في اسرع وقت ممكن والسعي الى إيجاد تسوية عادلة ومقبولة لخلافاتهما بموجب أسس يقبلها الطرفان وتتفق مع مبادئ القانون الدولي وعن طريق المفاوضات السلمية . ولا تزال حكومة الصين ترى أن ايران والعراق ، وهما بلدان ناميان ينتميان الى العالم الاسلامي والى حركة عدم الانحياز ، يشتركان معا في نفس المهمة التاريخية الخاصة بتميز السلم الدولي وتنمية اقتصاديهما المحليين . وهنا تكمن المصلحة الاساسية في العلاقة فيما بينهما . واذا ما التفت البلدان الى مصالحهما الشاملة ، ودفنا احقادهما ووقفنا الحرب وصنعا السلم فانهما سيتمكنان بطبيعة الحال من إيجاد حل سلمي للنزاعات القائمة بينهما .

في السنوات الست الماضية بذلت بلدان ومنظمات دولية كثيرة جهودا مكثفة وقدمت مقترحات كثيرة لوضع حد مبكر للحرب الدائرة بين ايران والعراق . ومن المؤسف أن هذه الجهود فشلت حتى الآن في تحقيق أية نتائج عملية . ويناشد وفد الصين ، مرة أخرى ، ايران والعراق ان يستمعا الى نداء المجتمع الدولي وان يتعاوننا معه ومع مجلس الامن بمفئة خاصة ، وان يوقفنا فوراً جميع الاعمال الحربية وان يسميا معا الى طريق التسوية السلمية . إن السلام سيجلب الرخاء لكلا البلدين بينما تجلب الحرب الازوال لهما معا . والمصالحة هي الخيار المحيى الوحيد لتسوية النزاع بين ايران والعراق . وسيؤيد وفد الصين أي مبادرة تفضي الى التسوية السلمية للنزاع وستؤيد أيضا جهود الامين العام في هذا الصدد .

الرئيسي : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد بييرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم باخلاص على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر . أمامكم شهر مزدحم جدا بالأعمال ولكنني واثق أنه بغضل مهاراتكم الدبلوماسية وحكمكم المألوفة والمعروفة جيدا ستتمكنون من إدارة مداولات المجلس لتحقيق نتائج مثمرة . أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لسلفكم السفير بيلونوغوف ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية للطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر أيلول/سبتمبر .

ان الحرب المدمرة التي تدور بين العراق وايران ، والتي دخلت الآن عامها السابع ، لا تزال لها أكبر العواقب المأساوية على كل من طرفي الصراع . فان المعاناة والتفخيات التي يتحملها السكان المدنيون ، الى جانب العدد الرهيب من القتلى ، من الأمور التي ينبغي أن تقلق المجتمع الدولي بأسره .

وبلدى له تاريخ طويل من العلاقات الودية مع كل من ايران والعراق وبلدان منطقة الخليج الاخرى أيضا . وإننا ننظر بقلق عميق الى خطر التصعيد أو التوسيع المجدد لهذا الصراع . والآن ان إنهاء المذبحة والدمار الذي لا مبرر له ينقذ الكثيرين من الجانبين ويسمح لايران والعراق بمتابعة تنميتها في سلم . وكما أعلن وزير خارجية الدانمرك أثناء المناقشة العامة : "لن يستفيد أى من الطرفين ، ولا المجتمع الدولي ولا معايير الحضارة ، من استمرار هذه الحرب المروعة" (A/41/PV.7 ، ص ٩٢) .

وللحرب بين العراق وايران عواقب وخيمة ليس على الامتين أنفسهما فحسب ولكن أيضا على السلم والامن في كل منطقة الخليج . وفي ضوء أهمية إمدادات النفط من الخليج ، فإن المجتمع الدولي قد يتأثر على نحو بالغ في حالة انقطاع خطوط النقل . وقد ناشدنا مع شركائنا في المجتمع الاوروبي طرفي الصراع أن يحترما بشكل صارم السيادة والسلامة الاقليمية للدول المجاورة وألا يتدخلوا في الملاحة التجارية للبلدان الاخرى في المياه الدولية . إن ما في كفة الميزان ليست مسألة سلم وأمن المنطقة نفسها فحسب .

لقد سعى مجلس الامن على مر السنوات مرارا وتكرارا لإنهاء هذا الصراع بشكل سلمي وعادل ، ذلك الصراع الذي لم يكن له أى مبرر في البداية والذي استمر منذ ذلك الحين بلا ضرورة . وان المجلس باتخاذ في شباط/فبراير من هذه السنة القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ، قد قام بجهد جدى لم يسبق له مثيل لإبداء رأى شامل ومتوازن بقدر الامكان في الصراع ، وأصله والطريق المأساوي الذي اتخذه وكذلك الخطوات الضرورية لانهاؤه . ولسوء الطالع ، فان هذه الخطوة التي اتخذها المجلس قد فشلت حتى الآن في وقف العمليات الحربية ، أو في اشراك الطرفين في جهود الوساطة التي تستهدف التوصل الى

تسوية سلمية . وفي ضوء الموقف الخطير الحالي لا يمكن لمجلس الامن إلا أن يؤكد مرة أخرى القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) بوصفه الاساس الوحيد للتسوية وأن يناشد كلا من الطرفين تنفيذ ذلك القرار بشكل كامل ودون إبطاء .

وقد لاحظ الامين العام في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة أنه لئن لم تستطع الامم المتحدة أن تنهي الحرب فانها قد تمكنت من أن تخفف الى حد ما أقد جوانب الصراع قسوة . وقد اتخذ الامين العام خطوة بناءة للغاية عندما حصل في حزيران/يونيه ١٩٨٤ على قبول الطرفين لوقف الهجمات على الاهداف المدنية . ومن المؤسف أن هذا الاتفاق قد انتهك بشكل مستمر ولا تزال الانتهاكات له مستمرة بالفعل . وإن الهجمات على المناطق المدنية انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة قد أدت الى معاناة السكان المدنيين التي لا يمكن تحملها ، بما في ذلك قتل العديد من النساء والاطفال . وإننا نؤيد تماما النداء الذي كرره الامين العام في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بأن يوقف الطرفان كل هذه الهجمات .

بل إنه من الضروري أن يحترم الطرفان كل المكوك القانونية الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية . وخلال رئاسة بلدى لمجلس الامن في آذار/مارس من هذه السنة ، أدان المجلس بقوة الاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية الذي يعد انتهاكا صارخا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وان الازدراء المخيف لمبادئ معترف بها دوليا ولقواعد القانون الانساني الدولي ، وهو ما نشهده في الصراع بين ايران والعراق ، لا ينبغي السماح باستمراره .

لقد آن الاوان لأن توضع نهاية للمعاناة الكبيرة لشعبي ايران والعراق ويبدو لحكومتني أن بداية مبشرة قد بدأت بالفعل بخطة الامين العام التي تتكون من ثمانية نقاط ، وهو الذي يتمتع بثقة الطرفين والذي يبدو أن افكاره مقبولة لديهما ولكن الوقت قد حان الآن لترجمة ذلك القبول الى تعاون نشيط مع الامين العام . وينبغي أن يظهر الطرفان كلاهما اهتمامهما في نهاية الامر بالتعاون صوب التوصل الى تسوية سلمية تقوم على المبادئ المحددة في القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) .

السيد رابيتافيكسا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، انه لمصدر معادة خاصة لي أن أراكم تتراصون مرة أخرى أعمال المجلس لأن شهر تشرين الأول/أكتوبر يبدو أنه شهر حافل بالعمل ، وإنما كالمعتاد ، نستفيد من نصائحكم الحكيمة . ويرى وفدنا أن من واجبه أن يقدم اليكم تعاونه الكامل والاخوى ، سواء في إطار مجموعتنا أو في إطار المجلس .

كما أقدم للسيد الكسندر بيلونوغوف ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الذي تولى مهامه أثناء فترة إجازتي ، التهانى الرسمية والمخلصة والامتنان من جانب وفدنا ، وإن كان ذلك متأخرا ، على الأسلوب المشالي الذي تولى به رئاسة أعمال المجلس في الشهر الماضي .

عندما اتخذت في ٢٤ شباط/فبراير الماضي ، القرار السادس المتعلق بالصراع بين إيران والعراق ، ركزنا في وثيقة واحدة مضمون القرارات السابقة وكذلك أهم ما ورد في الاثني عشر بيانا التي أدلى بها الرئيس بالنيابة عن المجلس . وان القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) اظهر بشكل موضوعي إذن شواغل المجتمع الدولي وما رآه ضروريا لاستعادة السلم والامن الاقليميين . ولم يكن هناك أى عنصر جديد في هذا القرار . وقد حظيت صياغته بموافقة اجماعية من جانب أعضاء المجلس وكان العرض المحايد لعناصر القرار ، من الناحية السياسية ، يستهدف قياس ردود فعل الاطراف المعنية . وكان قبول تلك الوثيقة مشروطا ، ولكن كانت هناك نقطتان اتفقت عليها الاطراف كافة ، رغم اختلاف النهج ، وهما مبدأ التسوية السلمية للنزاعات وضرورة وقف للأعمال العدائية لتطبيق ذلك المبدأ .

وعلى عكس ما يمكن أن نتصوره ، كان المجلس ، وفقا للمسؤوليات التي يظلم بها ، يتبع نهجا منطقيا نابعا من القرارات والمقررات السابقة ومن أحكام الميثاق السابقة .

وينبغي لنا أن نذكر بالمجالات التي أصدر المجلس فيها توصيات أو وجه فيها نداءات سواء فيما يتعلق بوقف إطلاق النار ، أو وقف العمليات العسكرية ، أو انسحاب

القوات الى الحدود الدولية المعترف بها دوليا ، ومراكز السكان المدنية ، واستخدام الاسلحة الكيميائية وتبادل الاسرى وحرية وسلامة الملاحة البحرية والجوية . وقد عرض هذه القرارات والاعلانات الامين العام في جهود الوساطة التي ما فتئ مجلس الامن يؤيدها نتيجة لتكامل النهج المختلفة ووحدة الهدف ، الذي لا يزال يتمثل في اقرار سلام دائم بين الطرفين يقوم على أساس العدالة كما وردت في القانون الدولي .

وهذا يعني أن تأييدنا للأمين العام يجب أن يتجلى في قبول القرارات والتوصيات الصادرة عن المجلس ويجب أن يكون النهج المتخذ قائما على التبادل .

تعمد السلسلة الحالية من جلسات مجلس الأمن ، التي دعت اليها اللجنة السباعية المنبثقة من جامعة الدول العربية نتيجة لمخاطر تصعيد الموقف ونتيجة التدهور الاكيد في الحالة التي يختلط فيها السبب والنتيجة . ومن بين أسباب الحالة عدم تطبيق قرارات المجلس وبصفة خاصة القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي يلخص مضمونه السياسي المحدد القرارات السابقة أي الاشارة الى اطالة وتكثيف النزاع وعدم احترام بعض الالتزامات وبصفة عامة اغفال الالتزامات التي تم الالتزام بها بموجب الميثاق .

ومن ثم يتعين على مجلس الأمن أن يتخذ كل التدابير اللازمة لوقف هذا التدهور وبصفة خاصة لدفع كلا الطرفين لقبول قرارات ومقررات المجلس أي التفاهم بحشا عن حل عادل يتفق مع ما جاء في القانون الدولي وصوغ حل شامل يأخذ بعين الاعتبار كل جوانب الخلاف ، حل على مراحل ، تتمثل المرحلة الاولى بالضرورة في وقف اطلاق النار وتتمثل آخر مرحلة في تحقيق السلم بين الدولتين واقرار السلم في المنطقة .

وإننا نرى جميعا أن القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) يمثل الاطار الذي يوفر كل الشروط لاجراء وساطة حقيقية بين الطرفين ، لانه في نهاية المطاف يتوقف كل شيء على ارادة طرفي النزاع . لكن لا ينبغي أن نسمح بأن يقال انه اطار فارغ حيث أنه يركز على مبادئ ومقاصد الميثاق ونعلم تمام العلم الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الاهداف .

هناك نداء وجهه رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في اجتماع القمة الذي عقد في هراري . وهذا النداء بالوقف الفوري للأعمال العدائية يركز على مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ونبذ الأعمال العدائية التي أدت الى نشوب النزاع واستمراره . وأرجو أن يُستمع الى هذا النداء .

الرئيسي : أشكر ممثل مدغشقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تونس وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد بوزيري (تونس) : اسحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أعبر لكم عن بالغ السرور لرؤيتكم تتراسون أعمال هذا المجلس لشهر تشرين الاول/اكتوبر هذا الحافل بالنشاط . إن خصالكم الدبلوماسية المميزة ومعرفتكم العميقة بالشؤون الدولية والحكمة التي تتحلون بها ستسهم بلا شك في إنجاح أعمال هذا المجلس . انه لشرف بالنسبة لبلدكم الامارات العربية المتحدة ، ذلك البلد الشقيق الذي تربطه بتونس وحدة المصير والتوق الى السلم والعدالة والوفاق بين الشعوب . كما اغتنم هذه الفرصة لاثني الشناء الحسن على صلفكم في معقد الرئاسة ، معادة السفير بيلونوغوف الممثل الدبلوماسي للاتحاد السوفياتي لما أظهره من معرفة وحكمة في ادارة شؤون المجلس أثناء الشهر المنصرم .

(وامل الكلمة بالفرنسية)

إن تونس باعتبارها عضوا في اللجنة السباعية المنبثقة عن جامعة الدول العربية ، دفعها الى القدوم هنا أمام هذه الهيئة شعور عميق من الحزن ازاء استمرار وتدهور النزاع بين ايران والعراق منذ أكثر من ست سنوات . وإن الاجراء المشترك الذي أقدمت عليه بالاشتراك مع البلدان الاخرى في هذه المجموعة لا ينطوي على أية مصالح ضيقة فموقعنا الجغرافي يعتمد عن مسرح العمليات . كذلك فأننا لا نكن أي عداا ازاء ايران فهي ، مثلنا ، عضو في منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز .

وشاغلنا الاول في مخاطبة المجلس ليس هو اصدار أي حكم ، حتى لو كان ذلك ضروريا ، وليس هو تحديد المسؤول عن هذا الصراع . وانما هو ، قبل كل شيء ، العمل بشكل مشترك مع جميع ذوي النوايا الحسنة لانهاء هذا النزاع التدميري الفتاك والاحق . وهو نزاع ليس من المنظور أن ينتهي حالها ، الامر الذي يؤكد كل المخاوف - التي كنا نتصور في البداية أنها مبالغ فيها - من أن هذه الحرب هي حرب مطولة تنطوي على خطر التحول الى اشتعال عسكري واسع النطاق في منطقة الخليج وربما فيما وراءها .

وعن هذا التوقع الرهيب قال وزير خارجية تونس في بيانته أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي :

"فبعد مضي مت سنوات في حرب شعواء جرت الخراب والدمار على كل من العراق وايران على حد سواء ، ينبغي على هذين البلدين الشقيقتين المتجاورين أن يسلكا طريق الخلاص ، طريق السلم والتفاوض ، عليهما أن ينقذا طاقتهما البشرية والاقتصادية من التدمير . عليهما أن يتفطنا الى خطر الكارثة الكامنة في تطور حرب لا مبرر لها مآلها الاخفاق بالنسبة للطرفين . وهي تحمل في طياتها تهديدا خطيرا بنشر الموت والخراب في الاقطار المجاورة ، وقد تتهدى هذه الاقطار فتصبح لها أبعاد دولية لا في نطاق المنطقة ذاتها فحسب بل خارجها ، لما قد ينجر حتما عن اتساع رقعتها من مضاعفات اقتصادية وسياسية ذات صبغة استراتيجية" . (A/41/PV.6 ، ص ٢٧)

وإن خطر تجاوز هذه الحرب حدودها أعظم الآن خاصة أن أحد المتحاربين يحتل جزءا من أراضي الطرف الآخر ويهدد بغن هجوم جديد بكل ما يحمل ذلك في طياته من مسوت وتدمير لكلا الشعبين . وهذه الاهداف المعلنه رسميا تخير لدينا الحيرة إزاء طبيعته هذا الصراع ، والانتهاك لمبادئ القانون الدولي وروح الميثاق .

إن هذا الصراع الدائر بين عضوين في أسرة واحدة ، علاوة على أنه ينطوي على واقع مؤلم يتمثل في رؤية تجاهل هذه المبادئ ، قد أدى ، وفقا لبعض التقديرات ، إلى مقتل أكثر من مليون رجل وامرأة وطفل ، وابتلاع أكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي ، مدمرا بذلك جزءا كبيرا من اقتصادي البلدين . وقد نجمت عنه آثار اجتماعية خطيرة بما في ذلك تشريد الملايين من الناس . كما نجمت عنه آثار دائمة أكثر مأساوية بالنسبة لكلا الشعبين ، أي تقطيع أوصال أكثر من مليون إيراني و ٣٠٠ ٠٠٠ عراقي . وستتطلب جهود إعادة بناء هذين البلدين المدمرين العمل على مدى بخمة عقود ، وربما ستتطلب فترة أطول لاستيعاب الديون المتراكمة . وسيحتاج هذان الشعبان الشهيديان إلى وقت طويل لمعالجة جراحهما وإطفاء مشاعرهما المشتعلة وإنعاش الأمل مرة أخرى بين أفرادهما .

وبتحليل مختلف جوانب هذه المأساة يمكننا أن نلاحظ أنه ، بالرغم من كل شيء ، ليس هناك ما يبرر وجودها أو يمنع منطقيا من وضع حد لها ، ما لم تكن الحرب من أجل الحرب أو يحاول بكل عناد من خلال هذه الوسيلة فرض وجهة نظر معينة لا يمكن أن يدافع عنها بحوار منطقي .

ولست بحاجة إلى أن أكرر هنا أن هذه الحرب التي لا مغزى لها لا تخدم مطلقا المصالح العليا لكلا الدولتين . فلقد شنت إلى حد كبير عدم جدوى المواجهة المسلحة بينهما . وبالتالي فقد آن أوان اللجوء إلى السبل السلمية لحل ما لم يتمكن من حله بأدوات الدمار .

لقد أصبح الطريق ممهدا نتيجة للعديد من مبادرات السلام التي قامت بها الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز . وهذه المبادرات ، على

غرار كل الخطوات الشجاعة التي اتخذها الأمين العام ، تعظم للأسف بحائط من الصمت وعدم الاكتراث بل وحتى بالشكوك . وإننا نعبر عن أسفنا العميق لهذا ، خاصة أن كل ما يميز مؤيدي العنف الأعمى يخضع قضية العدالة والسلام .

وقد يكون من المفيد أن أذكر هنا بأن الصراع بين إيران والعراق كان له تأثير ضار على منطقة الشرق الأوسط . ففي الحقيقة ، اتخذ الوضع في تلك المنطقة منذ غروب هذا الصراع منعطفاً رئيسياً مؤسفاً أثر على المصالح الحيوية للعديد من شعوب المنطقة . كما دخلت بلدان أخرى بعيدة عن المنطقة في دائرة العنف ووجدت نفسها مهددة بازدياد بأثار صراع خطير . وإذا كانت الاغلبية الساحقة تشعر بقلق حقيقي إزاء استمرار هذا الصراع وما أثاره من مشاعر عبر السنين ، فهناك فئة تولى أهمية رئيسية لاستمراره وتحاول أن تذكى نيرانه خدمة لمصالحها الخاصة .

وهكذا ، من خلال لعبة توازن القوى الدقيقة عملت هذه الفئة على إطالة أمدة هذه الحرب التي يقتل فيها الأبرياء لاستنزاف المتحاربين كليهما وإفقار شعبيهما وفرض الصمت عليهما . ونحن على اقتناع بأن هذه المخططات متقلب لا محالة على أصحابها إذا ما انتشر الصراع انتشاراً حاسماً . ولا يسمنا إلا أن نقول إن مخاطرة امتداد الصراع وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة ماثلة بالفعل اليوم . وما من شك في أن هذه المخاطر لا تستبعد أن تتدخل في المنطقة دول أجنبية ، كانت حتى الآن تبدي ضبط النفس ولكن دون أن تستخدم كل ثقلها للإسراع بإنهاء هذه المأساة .

وإن وفد بلادي يقدر كل التقدير الحجج التي قُدمها الطرفان ، والمصالح المطروحة والمتطلبات الاستراتيجية ، التي لها أهمية كبيرة في منطقة حيوية مثل منطقة الخليج . ولكن ليس من المشروع أن نتفادى كارثة تحقيق بالمنطقة كلها بالعمل قبل فوات الأوان ؟ إن بلادي ، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى ، لا تزعم أن لديها السبيل الأفضل لإعادة السلم وتجنب المزيد من الدمار . إلا أنها على اقتناع أنه ، بالرغم من الجمود الذي تعاني منه جهود الوساطة ومبادرات السلام ، لم تستنفد بعد كل الإمكانيات . ويبقى على مجلس الأمن أن يحدد في الوقت الملائم الخطوات الضرورية ، مع

مراعاة تطورات الوضع . ونذكر هنا أن العراق قد رحب بجهود السلام والقرارات التي اتخذها المجلس ، حتى أنه اقترح تشكيل لجنة تحقيق مستقلة لتحديد المسؤوليات في هذا الصراع . ويحدونا الأمل في أنه لن يكون من الوهم أن نتوقع أن تستجيب جمهورية إيران الإسلامية في نهاية المطاف إلى رغبات المجتمع الدولي .

وما يجعل أملنا هذا أكبر هو أن شعبي إيران والعراق تعباً من التضييق بأبنائهما على مذبح هذه الحرب التي لا طائل من ورائها . وإننا نكن هذا الأمل لأن المسلمين في كل مكان يشعرون بالاشمئزاز من هذا الصراع الذي لا مبرر له والذي يأخذ شكل مذبحه عقيمة يحرمها ديننا ويرفضها . ويحدونا هذا الأمل أيضاً لأن هذين الشعبين الشقيقتين قد انصرفا عن جهود تنميتها وعن الانتعاش الحيوي ودخلا في مفامرة لا تعرف عواقبها جففت عروقها وعرضت مستقبلها للخطر . وهذا كله يجعلنا نأمل في أن صوت العقل سينتصر على الرغم من تعنت البعض وعدم اكتراث الآخرين .

لقد اتخذ مجلس الأمن بالاجماع في شهر شباط/فبراير الماضي قراراً متوازناً تطلبت صياغته وقتاً وجهداً كبيرين . إن القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ، الذي عالج جميع جوانب الصراع ، كان يحظى في رأينا بكل فرص النجاح ، حيث كان سيضع الطرفين المتحاربين في نهاية المطاف على طريق الحل التفاوضي . ولكن للأسف لم تجد الجهود التي بذلها المجلس والتعاون الذي قدمه له أحد الطرفين المتحاربين من يستجيب لها .

وتمتقد تونس أنه ينبغي أن نركز اهتمامنا على هذا القرار . ونود أن نذكر في هذا الصدد أن الفقرة ٧ من منطوق القرار تطلب إلى جميع الدول الأخرى أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن الاتيان بأي عمل قد يؤدي إلى مزيد من تصعيد الصراع وتوسيع رقعته ، فتسهل بذلك تنفيذ هذا القرار . وقد أشتت الأشهر التي مضت على اتخاذ القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) فقدان التعاون في تنفيذ هذا الطلب .

فقد شهدنا تصعيدا للقتال ، علاوة على استعدادات لشن هجمة جديدة بشحنات أسلحة جديدة لن تؤدي ، لسوء الطالع ، إلا إلى إطالة أمد آلام السكان ومعاناتهم .

إن الشروط المطروحة لوضع حد للنزاع ينبغي بحثها على مائدة المفاوضات . وأقل ما نقوله فيما يتعلق بالشروط الإيرانية هو أنها لا بد من تناولها في مفاوضات تعقد في مناخ يسوده الأمن والهدوء ؛ ولكنها لا يمكن أن تمثل نقطة إنطلاق لمثل هذه المفاوضات ؛ فهذا هو السبب الذي يدفع بهذه الحرب إلى اتخاذ أبعاد مأساوية ، وبالتالي تهدد مصالح الدول الأخرى في المنطقة تهديدا مباشرا .

وشرى تونس أن السلم كل لا يتجزأ ، وأن الجوانب الإنسانية للحرب ، مهما بلغت أهميتها بالنسبة للسكان المدنيين ، لا ينبغي أن تؤدي إلى إغفال المشكلة الرئيسية ، ألا وهي استمرار الحرب . فعندما تسوء حالة المريض ويستشري المرض في جسمه يصبح من الضروري إستعمال الأدوية والمسكنات لتخفيف الآلام ، ولكن حتما سيגיע الوقت الذي تصبح فيه الجراحة ضرورية . ولقد وصلت الحالة بين إيران والعراق مرحلة متقدمة من التدهور أضحت فيها التسوية السلمية الناتجة عن حل وسط ، حتى ولو كانت غير كاملة ، أكثر فعالية من حل عسكري يملئه الانفعال والانتقام والكراهية .

في هذه السنة الدولية للسلم ، ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى الاستجابة على نحو مؤات للنداءات المتكررة الصادرة مؤخرا عن رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز لدى اجتماعهم في هراري ، والاستجابة بصفة خاصة للجهود التي يبذلها مجلس الأمن وأميننا العام ، لأنها في قيامها بذلك ستكون في نهاية المطاف قد أعفت شعبها ، إلى جانب شعب العراق ومنطقة الخليج برمتها ، من فظائع الحرب ومن العواقب التي لا يمكن التكهن بها المترتبة على تصعيد النزاع .

الرئيس : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

نظرا لتأخر الوقت فإنني أعتزم رفع الجلسة الآن .

وستعقد الجلسة القادمة لمجلس الأمن ، لمواصلة النظر في بند جدول الأعمال ،

الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر غد الأربعاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥